شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

علام يغتاظ هؤلاء النواب؟

كان يتعيّن على لجنة حماية الصحفيين الدولية أن تكذب أو أن تسكت في الأقل حيال ما يجري في العراق على صعيد أوضاع الصحفيين، والإعلاميين عموماً، وحال الحريات الصحفية، لكي يرضى أعضاء في لجنة الثقافة والإعلام النيابية، وبخاصة نواب قلب الحكومة، ولا يتعكّر مزاجهم بنقد يُوجه إلى حكومتهم.

هؤلاء الأعضاء مغتاظون لأن اللجنة الدولية ذات المقام الرفيع والسمعة المعتبرة أعلنت في تقرير لها حقيقة نعرفها جميعاً هي أن العراق بين الدول الأسوأ على صعيد عجز الدولة عن تأمين الحياة الآمنة للصحفيين وإفلات قتلة الصحفيين من العقاب.

رئيس اللجنة النيابية علي الشلاه (دولة القانون) صرح أمس بأن "تقرير لجنة حماية الصحفيين الدولية لا يستند إلى الواقع، فحرية الإعلام في العراق لا مثيل لها على مستوى دول المنطقة، وما يتعرض له الصحفيون من قتل وتهديد يتعرض له جميع العراقيين على حد سواء"، (آكانيوز).

كلام النائب غير صحيح بالمرة، فالصحفيون مستهدفون، قتلاً وقمعاً ليس فقط من المنظمات الإرهابية وإنما من قوات الحكومة التي اعتادت على أن تظهر متخلقة بأخلاق قوات صدام وأجهزته الأمنية كلما رأت صحفياً يغطي تظاهرة أو يرصد مظهراً سلبياً في الحياة العامة. وحرية العمل الإعلامي مستهدفة الآن بشكل مباشر من جانب الحكومة وأجهزتها بالقوانين التي نجحت في تشريعها (قانون حقوق الصحفيين) أو التي تسعى الآن لتشريعها (قانون حرية التعبير والتنظيم وقانون جرائم المعلوماتية).

تقرير اللجنة الدولية لاحظ تقصيراً من جانب الحكومة في التحقيق في قضايا مقتل الصحفيين وتقديم القتلة إلى العدالة، فقد ظلت العشرات من ملفات الجرائم الخاصة بمقتل الصحفيين واختطافهم وتعذيبهم مغلقة، وسجلت الجرائم ضد مجهول.

اللجنة الدولية لم تختلق الوقائع التي استندت إليها في تقريرها، فهي وقائع مستقاة من تقارير منظمات محلية ومن سجلات الدولة الرسمية. فعلى سبيل المثال كان مرصد الحريات الصحفية (العراقي) قد رصد ٣٧٢ انتهاكاً وهجوماً واعتداء تعرض لها الصحافيون والإعلاميون في العراق بين مايس ٢٠١٠ ومايس ٢٠١١ (بنسبة زيادة ٥٥٪ عن السنة السابقة)، واستنتج المرصد أن هناك "تخطيطاً لمساع حقيقية" للسيطرة على وسائل الإعلام وحركة الصحافيين وممارسة الضغط عليهم وترهيبهم بشتى الوسائل لمنعهم من ممارسة عملهم بحرية.

وصنف المرصد الاعتداءات ضد الصحافيين ومؤسساتهم الإعلامية بـ٩١ حالة اعتداء بالضرب تعرض لها صحافيون ومصورون ميدانيون من قبل قوات الأمن والجيش العراقيين، واعتقال واحتجاز ٦٧ صحفياً وإعلامياً تفاوتت مدد اعتقالهم واحتجازهم، وإغلاق السلطات الأمنية ٩ مؤسسات إعلامية (أعيد للعمل ٨ منها). وأوضح التصنيف أن ١١ مؤسسة إعلامية تعرضت للدهم والعبث بمحتوياتها وتهشيم بعض أجهزتها، وانه سجلت ٦٩ حالة تضييق و٤٩ حالة منع و٨ هجمات مسلحة تعرض لها صحفيون ومؤسسات إعلامية و٥٦ حالة لانتهاكات مختلفة، فيما قتل ١٢ صحفياً بأسلحة كاتمة للصوت وعبوات لاصقة ولم يكشف عن قتلتهم.

نعم هذا بعض مما استندت إليه لجنة حماية الصحفيين الدولية في تقريرها الذي يهدف إلى تنبيه الحكومة العراقية، والحكومات الأخرى الوارد ذكرها في التقرير، إلى تقصيرها في القيام بواجبها من أجل تأمين حياة الصحفيين وملاحقة مضطهديهم وقتلتهم، فعلام يغتاظ نواب قلب الحكومة؟.

سجناء.. (أرشيف)

تخوّف من استغلال العفو العام لإطلاق سراح إرهابيين

حثَّ عدد من النواب، اللجنة القانونية في البرلمان على الإسراع في انجاز قانون العفو العام وبما يتفق مع بنود الدستور، وعلى أن يكون القانون ضامناً لحقوق ذوي المجني عليهم أو الذين تعرضوا لاضرار بسبب الجرائم التي سيشمل قانون العفو العام مرتكبيها،

□ بغداد/ المدى

وأفاد نائب من ائتلاف دولة القانون بأن "قانون العفو العام مازال في أروقة اللجنة القانونية ويعتريه الكثير من الثغرات والنقاط المخالفة للدستور وعلى اللجنة القانونية أن تواصل عملها للخروج بصيغة قانونية سليمة للعفو العام تشمل فيه من يستحق العفو ويحافظ على حقوق الضحايا وان لا يساوي بين الجاني والمجني عليه وأوضح النائب عدنان المياحي في حديث مع المدى أن "الخلاف الحالي يكمن في صياغة النص القانوني وتنفيذ التعديلات التي جرت على نص القانون، حيث ان هناك بعض الكتل التي تحاول لأن تدفع بالقانون بنصه القديم وهذا يعتبر خللاً كبيراً وكما حدث في العفو السابق الذي تم استغلاله لإطلاق سراح إرهابيين ومحكوم عليهم وفق المادة ٤ إرهاب، وهذا ما لا نريد أن نخطأ فيه مجدداً".

وكشف المياحي "أن أبرز المعترضين على قانون العفو العام بصيغته القديمة هم كل من التحالف الكردستاني والتحالف الوطني اللذين أوضحوا وجهات نظرهم بخصوص سلبيات النسخة الأولى من قانون العفو العام".

ومن جانبه عزا نائب عن كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري تأخر إقرار مقترح قانون العفو العام إلى محاولة حصول بعض الكتل السياسية على مكاسب من اجل تمريره في مجلس النواب.

وقال النائب خالد الجياشي لوكالة كل العراق، إن "سبب تأخر إقرار مجلس النواب لمقترح قانون العفو العام على الرغم من اكتمال جميع مراحل تشريعه ووصوله الى مرحلة التصويت يعود إلى محاولة بعض الكتل السياسية الحصول على بعض المكاسب مما أدى الى تأخير إقراره والذي يعد مطلبا متفقا عليه من اغلب الأطراف السياسية فضلا عن كونه جماهيريا". وأضاف أن "القانون يهدف الى فتح صفحة جديدة للتصالح بين مكونات المجتمع العراقي واصلاح من تورط او ارتكب جرائم معينة شريطة ألا يشمل من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء او هدد او مس اللحمة بين مختلف أطياف الشعب".

وكان مشروع قانون العفو العام قد أثار جدلا بين الكتل السياسية خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري، وذلك لمطالبة دولة القانون بتعديل بعض فقرات المشروع التي تحدد الفئات التي يشملها العفو من عدمه. يشار إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف مقترح قانون العفو العام بأنه يشكل "انتكاسة" في تاريخ السياسيين والأحزاب، عازياً السبب إلى أن "مشروع القانون يظهر السلطة التشريعية كأنها مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين". كما انتقد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في وقت سابق، القانون ورفضه وقال في بيان له "قانون العفو [المطلق]، مؤكدا أن تمييز الحق والباطل صعب عليهم، فيما لفت إلى أنه ما ضاع حق وراءه مطالب. وجاءت تصريحات الصدر ردا على سؤال من أحد أنصاره بشأن قانون العفو العام وعدم التصويت عليه حتى الآن خاصة وأن الحكومة أصدرت قانون عفو سابق أفرجت فيه عن المسؤولين الملطخة أيديهم بالمال العام. وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أكد في الـ٢٢ من آذار الماضي، أنه "لم يوافق" بعد على قانون العفو العام، مبيناً أنه ينطوي على "سلبيات" مثلما ينطوي على "فوائد".

يشار إلى أن مجلس النواب سبق وأن صوّت في ١٤ من آب ٢٠١١، بأغلبية الحضور، وبشكل أولي على مشروع قانون العفو العام، وكان من المقرر استمرار مناقشة المشروع في جلسة المجلس التي عقدت في السادس من آذار ٢٠١٢، إلاّ أنّه أجّل المناقشة.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، قد طالبت، في الثالث عشر من آذار الماضي، بشمول ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والمغتصبات في السجون في القانون، وأكدت أن الموافقة على هذه التعديلات ستسهم بمعالجة مشاكل المجتمع العراقي.

ولاقى قانون العفو ردود فعل متباينة، إذ وصف ائتلاف دولة القانون، في الثالث من أيلول ٢٠١١، القانون بـ"السيئ" كونه يحتوي الكثير من الثغرات، في حين أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

يذكر أن مجلس النواب أقر في دورته السابقة قانوناً للعفو العام في نهاية شباط من عام ٢٠٠٨ تم فيه الإفراج عن آلاف المعتقلين المتورطين بقضايا فساد إداري وجرائم تتعلق بالتزوير والإرهاب.

العمل السياسي في العراق وجهة فارغة المحتوى

□ كتب/ المحرر السياسي

منذ الانتخابات الأخيرة التي كان نتاجها حكومة متعددة الأجنحة والميول والاتجاهات، دخل العراق في مستنقع واسع من الأزمات التي كانت واجهتها بين ائتلافي العراقية ودولة القانون، ولان الصراع بين هاتين الوجهتين تتداخل فيه انساق من الاختلاف تبدأ من رسم خارطة البلاد السياسية والديموغرافية حتى تصل إلى خلافات عقائدية ليست على مستوى إدارة الملفات وحسب.

وإنما تتجاوزها لتصل إلى الدين، لتتشظى الخلافات إلى مديات إذا ما انفلت عقالها فإنها لن تبقي ولا تذر، خصوصا إن المنطقة برمتها تشهد صراعا طائفيا يمتد من طهران ولا ينتهي عند العاصمة القطرية أو السعودية.

ولعل الأزمة السورية تمثل أقسى أنواع الصراع بهذا الاتجاه الذي بدأت بوادره تلتهب بشكل مستعر.

وإزاء هذا المشهد المعقد والآخذ بالنمو والتطور كل يوم، لا يبدو المشهد العراقي اقل حماسا من أن ينجرف صوب احتمالات ربما لا يمكن التوقع بنتائجها.

والمتتبع للخطابات الأخيرة لأغلب الكتل يلمح وبوضوح أن الساسة في العراق فقدوا بوصلة اتجاهاتهم بشكل كبير، وان التقاطعات والخلافات أصبحت اكبر من أن يستوعبها اجتماع او مؤتمر أو لقاء، وبدأ الحديث عن العودة إلى مربعات على السياسيين ألا يفكروا بالعودة إليها.

وبنظرة فاحصة لكل التصريحات التي صدرت مؤخرا لا يجد المراقب أي ملمح للحل، أو حتى الحديث عن بدايات لذلك.

وربما يتبادر سؤال جوهري وبنيوي: إلى أين يريد أن يصل المتخاصمون؟ وما هي الوجهة التي يريدون؟

وبالعودة الى التصريحات التي بدت بشكلها العام كمية وليست نوعية، فهي عبارة عن أفعال وردود أفعال، وإذا ما قيست بالقانون الفيزياوي الذي يقول إن لكل فعل رد فعل يساويه بالمقدار ويعاكسه بالاتجاه، فانه سينطبق بشكل كبير على أداء الساسة في بلدنا المغلوب على امره، ولعل المفارقة انهم اختلفوا حتى على تسمية الاطار الذي سيجمعهم، فالمرة الأولى كان اسمه المؤتمر الوطني، ليتحول الى اجتماع.. ولقاء.. وبالنتيجة فأن أياً من هذه التسميات لم تشفع لانعقاده.رئيس كتلة التحالف الكردستاني الدكتور فؤاد معصوم ناشد أعضاء مجلس النواب العمل من أجل خلق الأجواء الإيجابية للقاء قادة الكتل السياسية لحل المشاكل التي يعاني منها الشعب بدل تبادل الهجمات الإعلامية".

وقال معصوم انه "منذ عدة أيام ونحن نسمع ونرى مع الأسف الشديد هجمات متبادلة بين الكتل السياسية، التي تصاعدت إلى حد الهجوم المتبادل على زعماء هذه الكتل".

وأضاف رئيس كتلة التحالف الكردستاني أن "الغريب في الأمر أنه عندما تعقد جلسات بين ممثلي الكتل، وتستمر المناقشات، يقر الجميع بأن من الضروري اجتماع هؤلاء زعماء الكتل لحل المشاكل".

واوضح أن "استمرارية التهجم على هؤلاء الزعماء يخلق أجواء سلبية تشكل عقبة أمام اجتماعهم للوصول إلى اتفاق لحل المشاكل، بل يؤدي إلى شخصنة الخلافات السياسية وتحويلها إلى عداء شخصي، وهي حالة ضارة مرفوضة في العمل السياسي".

وخلص معصوم في ندائه إلى "ضرورة أن يعمل الجميع على خلق أجواء إيجابية للقاء الكتل ليتفرغوا للعمل على حل المشاكل التي تواجه العراق، بعيداً عن تدخلات الجهات الأجنبية، التي لا تريد إلا تحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعب العراقي".

ولعل كلام معصوم فيه من المصداقية ما يؤشر ما ذهبنا اليه، فالنواب، أصبحت تصريحاتهم جزءا من المشكلة، بمقدار ما يجب أن تكون جزءا من الحل.

السياسة العراقية بهذا المحتوى بكل تأكيد هي سياسة فاقدة لوجهتها الحقيقية، وهذا التنافر يدفعها نحو المجهول بلا ريب.

الحكومة العراقية.. (أرشيف)

وزير الكهرباء يؤكد تصديرها عام ٢٠١٣ ولجنة الطاقة تتحقق من الوعود

□ بغداد/ المدى

أعلنت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد أن لجنتها ستعرض في جلسة مجلس النواب اليوم تقريرا حول إنتاج محطات توليد الطاقة الكهربائية.

يذكر أن لجنة النفط والطاقة البرلمانية قررت في وقت سابق تقديم تقرير عن وزارة الكهرباء يتضمن الإخفاق الذي يشهده قطاع الكهرباء للعام الحالي ٢٠١٢.

سوزان السعد

وقالت السعد في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه إن "وزارة الكهرباء لبت طلب لجنة النفط والطاقة وأرسلت الكثير من المعلومات الدقيقة مرفقة بكتب وتعليمات تم تلخيصها على شكل تقرير مرفق بجداول تحدد الحلول الناجعة لتوفير الطاقة خلال الصيف المقبل".

وأضاف أن "الصيف على الأبواب ما يستوجب تسليط الأضواء على هذا الموضوع المهم وفي الوقت ذاته هناك وعود تقدمت بها وزارة الكهرباء لزيادة إنتاج الطاقة خلال العام الحالي".

وتابعت "هناك ملاحظات على الوعود التي تقدمت بها الوزارة وكيفية تطبيقها على ارض الواقع في ظل وجود مشاكل فنية وشحة في الوقود".

وأوضحت السعد أن "الشركات المنفذة والتي تم التعاقد معها منذ سنوات وهي من الجنسيات متعددة لم تلتزم بالمواعيد التي حددتها لدخول هذه المحطات حيز العمل والإنتاج وكان من المفترض أن تدخل محطتا الحلة وكربلاء الغازيتين العمل خلال شهري آذار ونيسان ولكن حتى الآن فان نسب انجازهما لا تتخطى الـ ٦٥٪".

واستطرت "تضمنت الملاحظات التشديد على أن يكون هنالك تعاون بين الوزارة والمحافظات والزام وزارة النفط بتزويد المحطات بالوقود الجيد وبالكميات المناسبة لان المحطات تشكو من هذا الأمر لاسيما الغازية".

من جانبها اكدت عضو لجنة النفط والطاقة النائبة رحاب العبودي أن الوعود التي أطلقها وزير الكهرباء نتمنى ان تترجم على ارض الواقع وان لا تكون انشاءات".

واضافت العبودي في تصريح للمدى "ان وزير الكهرباء قال ان زيادة الطاقة الكهربائية ستتحسن في الشهر السابع، واكد ان نهاية العام الماضي ستكون طاقة العراق الكهربائية تسد أكثر من ٨٥ بالمئة من احتياجنا العام وفي عام ٢٠١٣ سيتمكن العراق من تصدير الطاقة الكهربائية حسب قول الوزير".

وتمنت العبودي ان يكون الوزير صادقا في ما قاله وألا يحذو حذو وزراء الكهرباء السابقين.

واعتبرت العبودي ان ما قاله الوزير في ما يخص تحسين الطاقة الكهربائية الفرصة الأخيرة، وان اللجنة قررت أن ترفع توصياتها إلى رئاسة المجلس اذا ما تم تحسين وحسم أمر الكهرباء هذا العام لحجب الثقة عنه.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون